ينشغل العالم والمنطقة برمتها بانسحاب القوات الأميركية من العراق، ومع ما يمثله هذا الانسحاب من أهمية للجانبين؛ العراقي والأميركي، إلا أنه يبقى مثيراً للجدل والتوقعات والمفاجآت، زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي واشنطن أعطت للموضوع زخماً مضافاً، وفي الوقت ذاته كان للمراقبين والباحثين دور كبير في فك رموز ما بعد الانسحاب، وكيف سيكون عليه المشهد العراقي، وكذلك كيف سيكون الموقف الاميركي في العراق.

ولأهمية الحدث تستمر المدى في عرض احدث التقارير.

الناتو يردّ على الفياض: لم نتخذ قراراً بشأن قواتنا التدريبية

الأميركان يخططون للحفاظ على ستة آلاف عسكري وأربع قواعد

□ بغداد / متابعة المدى

نفى حلف شمال الأطلسي "الناتو" أن يكون قد اتخذ قرارًا بشأن سحب بعثته العسكرية من العراق، وذلك ردًا على قول مسؤول عراقي في وقت سابق إن الحلف أوصى بسحب جنوده ومدرِّبيه من البلاد بحلول نهاية العام الحالي.

وقال المتحدِّث باسم الحلف: "لا تزال الدول الأعضاء في الناتو تنظر بطلب تمديد مهمَّة الحلف العسكرية في العراق، ولم يتم التوصُّل بعد إلى قرار بهذا الشأن".

وأبدى المتحدث، الذي أدلى بتصريحاته في مقرِّ الحلف في بروكسل، تفاؤلاً حول إمكانية التوصُّل إلى اتِّفاق مع الجانب العراقي حول تمديد البعثة التدريبية للحلف في العراق. وأضاف: "عندما يطلبون منَّا تمديد مهمَّة البعثة، فسنحتاج أن نرى نفس الإطار القانوني يجري تمديده أيضا".

وكان فالح الفيَّاض، مستشار الأمن الوطني العراقي، قد أعلن في وقت سابق أن الحلف أوصى بسحب جنوده من العراق بحلول نهاية العام الحالي، وذلك بعد أن رفضت بغداد منح الحصانة لعناصر بعثته في العراق.وقال الفياض إن الحلف كان قد أبلغ السلطات العراقية منذ يوم الخميس الماضي بقراره بشأن سحب بعثته .

عندما يطلبون منَّا تمديد مهمَّة البعثة، فسنحتاج أن نرى نفس الإطار القانوني يجري تمديده أيضاً

بحسب متحدِّث باسم حلف شمال الأطلسي.

يُذكر أن نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي، كان قد تقدَّم قبل عدة أشهر بطلب إلى الناتو لتمديد مهمَّة الحلف التدريبية في البلاد إلى نهاية ٢٠١٣.

وقد تزامن هذا التطوُّر مع توجُّه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الأحد الماضي إلى واشنطن على رأس وفد رفيع قُبيل اقتراب موعد إنجاز انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية الشهر الحالي، بموجب الاتفاقية الأمنية بين البلدين. ويجري المالكي خلال الزيارة التي تستغرق يومين سلسلة لقاءات مع مسؤولين أمريكيين، وعلى رأسهم الرئيس باراك أوباما.

وقال علي الموسوي، مستشار رئيس الحكومة العراقية: "هذه هي أول زيارة يقوم بها المالكي بصفته زعيما لبلاد توشك أن تكون خالية من القوات الأجنبية ومعتمدة بالكامل على قوَّتها الذاتية".وقال جاي كارني، المتحدِّث باسم البيت

الأبيض، أن الجانبين "سيبحثان مسألة انسحاب القوَّات الأمريكية من العراق، وجهود بدء عهد جديد من الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين".ستتركز زيارة المالكي على بحث ملفَّات ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق

ويرجِّح مراقبون أن تحافظ بغداد وواشنطن على علاقات قويَّة بينهما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي، حيث سيتحوَّل التركيز من الجانب العسكري إلى عمل البعثة الأمريكية الكبيرة في العراق، والتي يُقدَّر عدد العاملين فيها بحدود ١٦ ألف شخص.وتخطط الولايات المتحدة للحفاظ على حوالي ستة آلاف عسكري يتوزَّعون على أربع قواعد عسكرية، وهو عدد أقل بكثير من العدد الإجمالي للقوات الأمريكية في العراق في أعقاب غزو البلاد في عام ٢٠٠٣، والذي بلغ في مرحلة من المراحل نحو ١٧٠ ألف جندي كانوا منتشرين في ٥٠٥ قواعد عسكرية متعددة الأحجام.وستحتفظ واشنطن أيضا بـ١٧٠ جنديا بالملابس العسكرية الرسمية، و٧٦٣ متعاقدا مدنيًا لمساعدة العراقيين على تدريب قواتهم تحت إمرة وسلطة السفارة الأميركية في العراق.

وعلى الرغم من أن موجة العنف في العراق قد انحسرت بشكل كبير، إلاَّ أن البلاد شهدت مؤخَّرا سلسلة من التفجيرات والهجمات التي أسفرت عن مقتل ١٨٧ شخصا في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى جانب عدة هجمات شهدها الشهر الحالي وسقط فيها العديد من الضحايا.

برغم حماسة المالكي.. العراق غير قادر على إدامة قدراته العسكرية

□ عن: نيويورك تايمز

من المفترض أن يكون لقاء رئيس الوزراء نوري المالكي مع الرئيس الأميركي أوباما –وهو اللقاء الأول منذ تشرين الأول ٢٠٠٩– مناسبة لإعلان النهاية الناجحة لحرب العراق وبدء علاقة طبيعية بين الدولتين الصديقتين. ومن المحتمل أن يؤكد الرئيسان التزامهما بالمضامين غير العسكرية لاتفاقية الإطار الإستراتيجي لعام ٢٠٠٨ –مثل التجارة والتعليم والاستثمار– ومناقشة السبل المحددة التي ستستمر من خلالها الولايات المتحدة بمساعدة القوات العراقية بعد عام ٢٠١١. صورة هذه العلاقات ستبدو مريحة للأميركان والعراقيين الذين يريدون الاعتقاد بأن الأمور ستسير على ما يرام بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، إلا أن هذه الصورة ليست إلا سرابا، حيث أنها تستند إلى تصورات غير دقيقة للوضع في العراق ولسياسة المالكي، كما انها تفتقر الى إستراتيجية ضمان المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة. حتى بعد مغادرة آخر الجنود الأميركان، فان المصالح الأميركية في العراق تشمل:

أولا: ضمان مساهمة العراق في أمن الشرق الأوسط وليس تقويضه من خلال انهيار الدولة والحرب الأهلية او تأسيس دكتاتورية طائفية.

ثانيا: ضمان عدم قيام المجاميع الإرهابية الموالية للقاعدة أو المدعومة من إيران بتأسيس ملاذات لها في العراق.

ثالثا: التأسيس لعراق يلتزم بمسؤولياته الدولية.

رابعا: احتواء النفوذ الإيراني الذي يضر بالمصالح الأميركية في العراق والمنطقة.

خامسا: الإشارة إلى الالتزام الأميركي تجاه المنطقة في لحظة محورية من التاريخ. ضمان هذه المصالح الأميركية وغيرها يتطلب شرطين أساسيين: الأول، يجب أن يكون العراق قادرا على السيطرة على سمائه ومياهه وحماية أرضه. الثاني، يجب ان يحافظ العراق على وحدة سكانه متعددي الأعراق والطوائف، إذ أن هذه الوحدة تأسست في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلا أنها بدأت تتآكل منذ تشكيل الحكومة الحالية. يبدو أن هذين الشرطين لن يتحققا في السنوات القادمة. برغم البلاغة الحماسية التي يتصف بها المالكي ووزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، فان العراق غير قادر على الدفاع عن أرضه أو سمائه. إذ ليست للعراق طائرات حربية قادرة على حماية سيادته الجوية ولن يقدر على ذلك لعدة سنوات، حسب ما جاء على لسان الجنرال فرانك هيلميك نائب قائد القوات الأميركية في العراق. ويضيف هيلميك ان التحديات التي تواجه العراق تشمل تهديدات أمنية خارجية ومليشيات مدعومة من ايران والقاعدة وغيرها من المجاميع العنيفة المتطرفة، وان على العراق أن يستمر بالضغط على هذه المجاميع، وان الثغرات الأمنية تتضمن سيادة العراق الجوية وقدرة الدفاع الجوي والقدرة على حماية أرصفته النفطية والقدرة على القيام بعمليات عسكرية مشتركة من اجل الدفاع الخارجي وتعايش المشاة والمدرعات والمدفعية والهندسة. القوات الأمنية العراقية غير قادرة على إدامة قدراتها وتجهيزاتها ولا تتمكن من مواجهة التحديات الجديدة. بعثات التدريب الأميركية الوحيدة المتبقية مخصصة للشرطة العراقية وليست هناك اتفاقيات لتدريب وإسناد الجيش العراقي بعد نهاية العام الحالي. يقول هيلميك "التعامل مع هذه الثغرات هو موضوع متروك للعراقيين وهم الذين يتكفلون به".

■ ترجمة المدى

الأميركيون يغادرون.. ويتركون المشاكل العالقة

□ المدى/ اف ب

تواصل القوات الأميركية مغادرة العراق لتنهي وجودها الذي استمر ثمانية أعوام، إلا أن مشاكل البلاد لا تزال على حالها.

المتمردون وتنظيم القاعدة:

برغم انخفاض معدلات العنف مقارنة بالذروة التي بلغتها بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وذلك بفضل التحالف بين العشائر والقوات الأميركية، لا تزال الهجمات والاغتيالات واعمال القتل مستمرة. وتقوم "دولة العراق الاسلامية"، الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، بشن هجمات دامية ضد قوات الأمن والزوار الشيعة والمسيحيين.

التوتر الطائفي:

يلقي كثير من العراقيين اللوم على الأميركيين متهمين إياهم بزرع توتر طائفي في البلاد لم يكن موجودا ابان نظام صدام. وتتهم الحكومة العراقية أنصار النظام السابق بالتخطيط لإسقاط النظام الحالي لاستعادة السلطة.

الأزمة السورية:

تشترك سوريا مع العراق بحدود تمتد على طول ٦٠٠ كلم، وقد يدفع سقوط النظام السوري الذي يرأسه بشار الأسد ووصول متشددين إسلاميين الى السلطة آلاف اللاجئين للتوجه الى العراق ما سيعيد تأجيج الصراع الطائفي. كما يعتمد العراق بشكل كبير على سوريا في التزود بالمواد الغذائية خصوصا الفاكهة والخضراوات.

النفوذ الإيراني:

يعتقد أن إيران تمارس نفوذا كبيرا على الحكومة العراقية إضافة الى قيامها بتدريب الميليشيات الشيعية المسؤولة عن تنفيذ هجمات ضد القوات الأميركية، وسط اتهامات أميركية بالعمل على تشكيل "حكومة داخل حكومة" على شكل حزب الله اللبناني.

ضعف وفساد المؤسسات:

لاوزير للداخلية في العراق منذ عامين، وذلك بسبب الصراع بين الكيانات السياسية. وتعاني المؤسسات الحكومية الضعف ويستشري الفساد فيها، وقد احتل العراق المرتبة الثامنة بين دول العالم الاكثر فسادا، وفقا لمنظمة الشفافية العالمية. كذلك تطالب بعض المحافظات بتشكيل اقليم على شاكلة اقليم كردستان، في حين ان الجيش العراقي لن يكون جاهزا للدفاع عن حدود وأجواء البلاد قبل عام ٢٠٢٠، وفقا لرئيس أركان الجيش بابكر زيباري.

النفط:

مازال قانون النفط الذي ينظم استغلال هذا المورد الرئيسي لاقتصاد البلاد، في أروقة مجلس النواب بانتظار التوصل لاتفاق حوله.

المشاكل الاجتماعية:

يعيش ربع سكان البلاد تحت خط الفقر. أوضاع النساء متدهورة منذ اجتياح البلاد عام ٢٠٠٣، ويوجد مليون و٧٥٠ ألف نازح داخل البلاد ولاجئ خارجها.

الصراع مع الكويت:

العلاقات العراقية الكويتية متوترة منذ اجتياح قوات صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠، إضافة إلى مشاكل تتعلق بترسيم الحدود بين البلدين.

كما يتهم العراق الكويت بإعاقة وصوله إلى مياه الخليج بسبب بناء ميناء سيعيق حركة تصدير النفط العراقي.

القوات العراقية: جهوزية داخلية مبدئية وقصور في الدفاع الخارجي

□ بقلم وليام دنلوب

تبدو القوات العراقية جاهزة لتولي زمام الأمن في الداخل، إلا أن تركيز جهودها على التصدي لأعمال العنف في البلاد خلف قصورا كبيرا في قدرتها على التصدي للأخطار الخارجية، بحسب ما يرى مسؤولون عراقيون وأميركيون. وبرغم الجهوزية المبدئية للقوات العراقية على صعيد الأمن الداخلي، إلا أن هذا الأمر لا يعني أنها باتت قادرة على منع كل الهجمات التي لا تزال تستهدف بشكل شبه يومي مناطق متفرقة في البلاد. وتستعد القوات الأمنية العراقية لتولي زمام الامور الامنية داخليا وخارجيا وحدها، فيما تعمل القوات الأميركية على استكمال انسحابها من البلاد بحلول نهاية العام الحالي، على أن يبقى عدد صغير من المدربين. ويقول الفريق روبرت كاسلن، مدير مكتب التعاون الأمني في العراق، ان "القوات العراقية بنت على مدار السنوات الثمان الماضية قدرات تخولها التعامل مع التهديدات الداخلية". الا انه استدرك خلال مقابلة مع وكالة فرانس برس "لكن هذه القوات لم تبن بعد قدرة تخولها التعامل مع التهديدات الخارجية".ويشرف كاسلن على عمل ١٥٧ جنديا أميركيا وحوالي ٧٦٣ متعاقدا مدنيا يوفرون التدريب للقوات العراقية وذلك تحت سطلة وإشراف السفارة الأميركية في بغداد.

ويقول المسؤول الأميركي إن "معظم عملنا يتناول التهديد الخارجي، وذلك بهدف تدريب القوات الأمنية العراقية على التعامل مع ذلك، كون هذه القوات ركزت جهودها أساسا على التهديدات الداخلية خلال السنوات الماضية ".ويبلغ عدد أفراد القوات الأمنية العراقية حاليا حوالي ٩٣٠ ألفاً، بينهم ٦٥٠ ألف عنصر شرطة و٢٨٠ ألف جندي، علما أن عدد عناصر القوة الجوية والبحرية يبلغ حوالي ١٠ آلاف مقاتل، بحسب أرقام حكومية .وكان رئيس هيئة أركان الجيش العراقي الفريق بابكير زيباري قد أعلن في وقت سابق أن القوات العراقية تحتاج إلى سنوات قبل أن تصبح جاهزة بشكل كامل للتعامل مع مسائل الدفاع الخارجي.

وبحسب تقرير صدر نهاية تشرين الأول عن المفتش العام الأميركي الخاص بالعراق لإعادة الإعمار، فان "زيباري يعتقد أن وزارة الدفاع لن تكون قادرة على تنفيذ كل مهام الدفاع الخارجي حتى ما بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤".وأضاف زيباري إن "العراق لن يكون قادرا على الدفاع عن أجوائه حتى العام ٢٠٢٠ على اقل تقدير"، مشيرا إلى أن "جيشا من دون تغطية جوية يتحول إلى جيش مكشوف".وكان العراق تقدم بطلب للحصول على ١٨ طائرة مقاتلة أميركية من طراز "اف-١٦" الا انه لا يزال يحتاج إلى سنوات لتسلمها ووضعها في الخدمة. وفشلت مفاوضات بين بغداد وواشنطن بشان بقاء مجموعة صغيرة من المدربين الأميركيين في العراق بعد العام ٢٠١١، بعدما رفض العراق منح الجنود الأميركيين حصانة قانونية، وهو ما يصر عليه الجيش الأميركي.

وقال كاسلن إن مهمات التدريب التي كان يجري الحديث عنها تشمل تحضير القوات العراقية للتعامل مع مسائل الدفاع الخارجي. وأضاف "أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو حول كيفية انجاز مهمات التدريب في العراق إذا لم تتواجد هذه القوة التدريبية هنا". وتابع المسؤول الأميركي "نقوم بعملنا حاليا وكذلك بالتفكير في الخيارات التي نمتلكها ثم مناقشتها مع الجيش العراقي"، لافتا إلى أن هذه الخيارات تشمل تدريب القوات العراقية في أماكن أخرى في المنطقة، وبالنسبة إلى القادة الكبار يكون تدريبهم في الولايات المتحدة او في دول حلف شمال الأطلسي. وكان قائد القوات الاميركية في العراق الجنرال لويد اوستن قد أعلن في تشرين الثاني انه وإن كانت القوات الأمنية العراقية قد أثبتت كفاءتها في ما يتعلق بالأمن الداخلي، إلا أن الطريق أمامها للتعامل مع الدفاع الخارجي لا تزال طويلة.واعتبر اوستن ان التركيز على الامن الداخلي كان له تأثير على الاستعدادات للتعامل مع الدفاع الخارجي.